مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد –جامعة سرت المجلد السابع –العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2694
April 2024

معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في المجالس البلدية

دراسة ميدانية

أ. حسن جمعة عبد الرسول
محاضر بقسم المحاسبة –كلية الاقتصاد – جامعة طبرق
hassanjomaa28@gmail.com

الملخص

تطور أسلوب الموازنات في العديد من دول العالم ونحول من الأسلوب التقليدي إلى الأساليب الحديثة والتي من ضمنها أسلوب الموازنة التعاقدية، وليبيا لا تزال تعد موازناتها وفق الأسلوب التقليدي، ولذلك يصعب تطبيقه الآن في ليبيا. نظراً لعدم توافر المتطلبات اللازمة لتطبيقية في البيئة الليبية وفقاً لما توصلت إليه بعض الدراسات في ليبيا، الأمر الذي يشير إلى وجود معوقات تحول دون تطبيقه والتى تضع هذه المعوقات موضع الدراسة للتعرف عليها، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات، من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) . وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية المتمثلة في الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة، وعدم وضوح المعنى الحقيقي لهذا الأسلوب وآليات تطبيقه وارتفاع تكاليفه، وعدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة القادرة على تطبيقه، كما أوصت الدراسة بضرورة تهيئة المناخ المناسب من خلال تطوير القوانين والتشريعات الإدارية والمالية، وتوفير الإمكانيات المادية، وتوفير الأنظمة المحاسبية والإدارية المتطورة.

الكلمات المفتاحية

الموازنة التعاقدية، عقود مشاريع البوت BOT،المجالس البلدية

Abstract

The budgeting method has developed in many countries of the world and has shifted from the traditional method to modern methods, including the contractual budgeting method, and Libya is still preparing its budgets according to the traditional method, and therefore it is difficult to apply it now in Libya due to the lack of the necessary requirements for its application in the Libyan environment, according to what I found. Some studies in Libya indicate that there are obstacles that prevent its implementation, which places these obstacles the subject of study to identify them and try to address them.

The descriptive analytical approach was relied upon in analyzing the data through the statistical program (SPSS). Statistical tools were used such as the arithmetic mean, standard deviation, one-sample T-test, and the one-way analysis of variance test. The study concluded that there are many obstacles that prevent the application of the method. Contractual budget

For example, but not limited to, the political and economic conditions prevailing in Libya, the lack of clarity of the true meaning of this method and the mechanisms for its application, the high costs of its application, and the lack of qualified and trained human cadres capable of applying it. The study recommended the necessity of creating the appropriate climate through developing administrative and financial laws and legislation and providing material and human capabilities and accounting systems. And advanced management

Keywords

Contractual Budget, Projet contracts(BOT),Municipal councils.

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2694
April 2024

1. مقدمة:

تعتبر الموازنة العامة للدولة البرنامج المالي الذي يعكس سياسات الحكومة المختلفة، والإطار الذي يتضمن القرارات المتعددة لاختيار السياسات والأهداف التي ترغب الحكومة في تحقيقها، كذلك اختيار الوسائل والبرامج التي تؤدي لتحقيق هذه الأهداف (المنصوري ،2021).

ولاشك في أن أي حكومة تسعى دائما للإصلاح والتطوير من حيث المشاريع الاستثمارية والتنموية، كإنشاء الطرق والجسور، ومشاريع البنية التحتية، وبناء المدارس والمؤسسات التعليمية. ولكن تواجهها بعض الصعوبات، منها: ندرة الموارد الاقتصادية، وأيضاً مصادر التمويل التي تدعم مثل هذه الأنواع من المشاريع، إضافةً إلى أن أغلب هذه المشاريع لم تستكمل في الوقت المناسب؛ الأمر الذي يضع الدولة أمام معوقات وصعوبات في الموازنة العامة للدولة.

وقد يكون من الأهداف الأساسية للموازنات تشجيع الوحدات الإدارية في الحكومة على استغلال الموارد الاقتصادية، وأيضا ترشيدها لإنشاء مشاريع تشغيلية واستثمارية. وقد يكون القرار الأمثل في تطبيق أسلوب الموازنات التعاقدية؛ للارتقاء بمستوى جودة الخدمات وتحسين أداء الوحدات الإدارية (البكري، وشكارة, 2013)، إلا أن عملية إعدادها وتنفيذها في ليبيا تواجهه العديد من التحديات، لعل من أهمها: وجود بعض القصور في إعداد خطة اقتصادية ومالية متكاملة للنهوض بالدولة الليبية، إضافةً إلى اعتماد الدولة على موازنة الأبواب والبنود وما شابه ذلك من مشكلات عند تطبيقها. وبالرغم من وجود أنواع أخرى من الموازنات التقديرية أكثر حداثة، إلا أنها تعالج الكثير من المشكلات المتعلقة بتطبيق موازنة الأبواب والبنود (رحيل و أكريم، 2021).

1– مشكلة الدراسة:

رغم التطور المستمر في أسلوب الموازنات في العالم وتحول العديد منها عن الأسلوب التقليدي إلى الأساليب الحديثة والتي من ضمنها أسلوب الموازنة التعاقدية، إلا أن ليبيا بصفة عامة ،والمجالس البلدية بصفة خاصة لا تزال تعد موازناتها وفق الأسلوب التقليدي، برغم من إن القانون رقم (59) لسنة 2012ف. الخاص بنظام الإدارة المحلية قد أجاز للبلديات التعاقد على مشروعات استثمارية بالمشاركة مع رؤوس أموال عربية وأجنبية، وعند محاولة إسقاط هذا الأسلوب على البيئة الليبية ومحاولة تطبيقه، فإننا نرى من خلال دراستنا السابقة: (مصباح وآخرون، 2021)، ودراسة (المنصوري،2021)، ودراسة (صقر ،2017)، أن هذا الأسلوب يصعب تطبيقه في ليبيا؛ نظراً لعدم توافر المقومات والمتطلبات اللازمة لتطبيقه، الأمر الذي يشير إلى وجود العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيقه في قطاعات الدولة المختلفة؛ ما يضع هذه العراقيل والمعوقات موضع الدراسة والنظر والوقوف أمامها والتعرف عليها ومعالجتها وإيجاد الحلول لها.

ومما سبق تحاول دراستنا الإجابة على السؤال التالي:

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2694
April 2024

ما هي المعوقات التي تحول دون تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في المجالس البلدية ؟

2– هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على أهم المعوقات التي تواجه تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في المجالس البلدية القاطنة بالمنطقة الشرقية؛ وذلك لإيجاد الحلول لها، والمساعدة والحث على تبنيها وتطبيقها؛ لما لها من الإيجابيات التي تظهر آثارها في شكل الميزانية العامة وعلى المجتمع ككل.

3– أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

أ. تسليط الضوء أكثر على واقع أسلوب الموازنة التعاقدية كأحد الأساليب الحديثة للموازنات العامة.

ب. توجيه انتباه مسئولي ومتخذي القرارات في الدولة بوجه عام والمجالس البلدية بصفة خاصة للاهتمام بالموازنة التعاقدية والحث على تطبيقها وإزالة المعوقات التي تحول دون تطبيقها.

ج. ندرة الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع في البيئة الليبية، وذلك بزيادة إثرائها وتدعيمها.

4– فرضيات الدراسة:

للإجابة علي سؤال الدراسة الرئيس؛ تم صياغة فرضيتين، هما:

الفرضية الأولى: لا توجد هناك معوقات تحول دون تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في المجالس البلدية.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة حول مدى تأثير المتغيرات (الخبرة في العمل، والدورات التدريبية) على اكتشاف معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في المجلس البلدي.

5– الدراسات السابقة:

دراسة: (المنصوري،2021)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر المقومات اللازمة لتبني وتطبيق الاتجاهات الحديثة؛ لإعداد الموازنات العامة في جامعة بنغازي. وقد توصلت إلى توافر المقومات الإدارية والتنظيمية اللازمة لتبني تطبيق الأساليب الحديثة لدى الإدارة المالية لجامعة بنغازي، بينما لا تتوافر لديها كل من المقومات المحاسبية والمالية، ودعم الإدارة العليا لتبنى وتطبيق الاتجاهات الحديثة لإعداد الموازنات العامة.

دراسة: (مصباح وآخرون، 2021)، هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على مدى توفر متطلبات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في المجالس البلدية عند إعداد وتنفيذ المشروعات الاستثمارية. وقد توصلت الدراسة إلى عدم توافر متطلبات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية.

دراسة: (بيرش، 2019)، هدفت هذه الدراسة التعرف على إمكانية استخدام الأساليب الحديثة في إعداد الموازنة؛ لتحقيق أهداف السياسة المالية في الجزائر، خلافاً لأسلوب

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2694
April 2024

الموازنة التقليدية السائدة الآن، وقد توصلت الدراسة إلى أن أي إصلاحات اقتصادية تبقى قليلة الفعالية إذ لم يوافقها تحديث وعصرنة أنظمة الموازنة العامة وفقاً للتوجهات الحديثة في هذا المجال.

دراسة: (صقر، 2017)، هدفت هذه الدراسة إلى تطوير النظام المحاسبي الحكومي الليبي في ضوء عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية؛ بغرض استيعاب عقود البناء والتشغيل (BOT) في المنشآت الحكومية. وأظهرت نتائجها أن النظام المحلي الحكومي يشوبه الكثير من القصور، ويعتمد على أساليب قياس لا تساعد على مواكبة المستجدات المعاصرة.

دراسة: (الركامي، 2017)، هدفت هذه الدراسة إلى استخدام الموازنة التعاقدية كأداة للتنمية في تخطيط وإعداد الموازنة العامة للدولة العراقية، ما من شأنه أن ينعكس إيجابياً على مخرجات الموازنة العامة للدولة. وقد توصلت إلى أن بيئة العمل في القطاع الحكومي في الوقت الحاضر غير مناسبة من حيث الكادر الوظيفي والمتطلبات الأخرى لتطبيق الأسلوب الحديث في إعداد الموازنة العامة للدولة العراقية.

دراسة: (جدوع، 2015)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية، من خلال مدى توافر مقومات ومزايا تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية، وأهم المعوقات التي تحول دون تطبيقها عند إعداد الموازنة العامة الأردنية. وقد توصلت إلى نتائج عديدة من أبرزها: وجود مقومات ومعوقات ومزايا لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في حالة اعتمادها كأسلوب لإعداد الموازنة العامة.

دراسة: (البكري وشكارة، 2013)، هدفت هذه الدراسة إلى إمكانية تطبيق الموازنة التعاقدية كأسلوب أمثل في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية لحكومة بغداد، وقد توصلت إلى أن هناك حاجة إلى أنظمة الموازنة الحديثة التي تعد الموازنة؛ توظيفاً للأصول بهدف تحقيق البرامج الموضوعة، والتأكيد على أن نظام الموازنة التعاقدية الحديثة يعتبر ملائماً في الحكومة المحلية؛ لما يحقق من أثر إيجابي بتخفيض كلفة البرامج الحكومية وتنفيذها بأعلى جودة وتوقيت ملائمين.

التعليق على الدراسات السابقة:

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات العربية والمحلية السابقة على ضرورة تطبيق الأساليب الحديثة في إعداد الموازنات العامة والتي من ضمنها أسلوب الموازنة التعاقدية؛ لما لها من أهمية بالغة في معالجة مشاكل وعيوب الموازنات التقليدية كونها تساعد على تنفيذ المشاريع الحكومية بكفاءة عالية، وتحد من الفساد الإداري والمالي.

وتختلف هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من ناحية أن الدراسات السابقة تطرقت إلى معرفة مدى توافر مقومات ومتطلبات التطبيق، حيث ركزت دراستنا على تعرف المعوقات التي تعيق تطبيق هذا الأسلوب في ليبيا، وعلى حد علم

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2694
April 2024

الباحث: أنه لم تتناول دراسة مسبقة مشابهة لمعوقات التطبيق في البيئة الليبية.

المبحث الثاني: الإطار النظري

1.مقدمة

برز هذا النوع تبعاً لتغير دور الدولة الحديثة، باعتبارها نظاماً لعقد صفقات بين الحكومة المركزية ومكونات القطاعين: العام والخاص، حيث يمثل نظام الموازنات التعاقدية محاولة لإعادة تشكيل الموازنة العامة باعتبارها نظاماً لعقد صفقات بين الجهة المنفذة والحكومة المركزية، وفي هذا النظام تقوم الحكومة المركزية بطرح مشروعاتها وبرامجها المستقبلية أمام الجميع: (القطاع العام والخاص)؛ لتحديد الأطراف المنفذة والتعاقد معها بشرط أن تحقق الأهداف المخطط لها بدقة. (العدوان، والشرعة،2014)، وقد كانت أولى محاولات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في وزارة المالية النيوزيلندية عام 1996ف، محاولة إعادة تشكيل الموازنة العامة على أنها نظام عقد صفقات بين الجهة المنفذة والحكومة المركزية، بمعنى أن تقوم الحكومة بطرح مشاريعها وبرامجها المستقبلية أمام الجميع (قطاع عام وخاص)؛ بغرض الفوز بمتعاقدين ينفذون تلك المشاريع والبرامج بأقل تكلفة ممكنة، وفي وقت مناسب، شريطة أن تحقق تلك البرامج والمشاريع الأهداف المخطط لها (عزالدين وبيرش، 2020).

.مفهوم الموازنة التعاقديةِ

تعرف الموازنة التعاقدية بأنها: اتجاه حديث من اتجاهات إصلاح وتطوير الموازنة العامة للدولة، بمقتضاها تكون العلاقة بين الأجهزة التنفيذية والحكومة علاقة تعاقدية؛ لتنفيذ مهام محددة قابلة للقياس الكمي، مقابل مبالغ تدفعها الحكومة قبل وأثناء وبعد تنفيذ ما اتفق عليه أو ما نص عليه العقد(بيرش، 2019)

وكما عرفت بأنها: ((أسلوب يستند على الترابط بين الموازنة العامة للدولة لخطة سنوية وبين التخطيط الاقتصادي الطويل الأجل. ويعتمد ذلك على اختيار المشاريع الأكثر أهمية للمجتمع وإجراء دراسات جدوى لها، ومن ثم طرح هذه المشاريع أمام الجهات المنفذة للتعاقد معها لتنفيذها بأعلى جودة ممكنة، وبأقل تكلفة وفي زمن قصير)) (ياسين، 2018).

3.أنواع عقود الموازنة التعاقدية:

1.3- **عقود الخدمات**: هي العقود التي تبرمها الحكومة مع القطاع الخاص أو العام؛ لتوفير خدمات بلدية بشتى أنواعها كالمشاريع الصحية والبيئية وخدمات النظافة والبريد وكذلك تشجير المدن وغيرها من مشاريع خدمية بلدية أخرى.

2.3– **عقود مشاريع المشاركة P3S**: إن مصطلح المشاركة بين القطاعين العام والخاص هو: ترجمة لما يعرف في اللغة الانجليزية Public- Privarte Partnershi أو اختصار (P3s)، كما يترجم المصطلح أحياناً بمسمى الشراكة، وبصورة عامة فإن المشاركة تعرف على أنها:((أحد أشكال التعاون بين القطاعين: العام والخاص يتم من خلالها وضع ترتيبات يستطيع بمقتضاها القطاع العام توفير السلع

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد –جامعة سرت المجلد السابع –العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2694
April 2024

والخدمات العامة من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديمها بدلاً من أن يقدمها القطاع العام)). (بيرش،2019)، وقد أشار إليها المشرع الليبي في القانون رقم (59) لسنة 2012ف الخاص بالحكم المحلى والبلديات في المادة (12) الفقرة (هـ) المتعلقة باختصاصات مجالس المحافظات والتى نصت على إقتراح إنشاء شركات أستثمارية مشتركة بين رؤوس أموال عربية وأجنبية.

وهناك عدة فوائد أو مميزات في تطبيق عقود الشراكة، كما أشار إليها (الجمل، 2016)، من أهمها:

1. أن المخاطر الناجمة عن إقامة هذه المشاريع تكون موزعة بين القطاعين: العام والخاص (أطراف الشراكة).
2. استثمار رؤوس الأموال الموجودة لدى شركات القطاع الخاص والاستفادة أيضا من الخبرات ومعرفة إدارة المشاريع.
3. محدودية الإنفاق الحكومي على المشاريع التي ينفذها القطاع الخاص.
4. التركيز على مبادئ الإفصاح الشامل والشفافية والمساءلة في كيفية إدارة الموارد.

3.3عقود مشاريع البوت BOT)) (الإنشاء والتشغيل والتحويل): هو اختصار لكلمات انجليزية ثلاث: ((Build Transfer) (Operate)) أي (بناء أو إنشاء، ثم تشغيل، ثم نقل ملكية إلى الدولة) (بشناق، 2018).

ينص هذا النوع من العقود على تعهد المشاريع من قبل الحكومة للجهات الخاصة: محلية كانت أم خارجية، على أن يكون الاتفاق بقيام الشركة الخاصة بإنشاء مشروع معين وإدارته وتحمل جميع تكاليفه لمدة معينة يتم الاتفاق عليها، ويكون ذلك تحت إشراف ورقابة الحكومة. وبالتالي تكون الشركة المنفذة لديها المدة الكافية لتشغيل المشروع حتى تسترجع جميع تكاليفها وتحقق أرباحها، ومن ثم تعيد ملكية المشروع للحكومة. وقد يكون هذا النوع من الاستثمار مناسباً جداً للدول التي تعاني من ندرة الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من عجز في الميزانيات (الطراوة، 2014)

وهناك عدة مزايا أشار إليها (عثمان، 2008)

أ. أنها وسيلة لنقل عبء التمويل والمخاطر الذي تتطلبه مشاريع البنية الأساسية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

ب. كما تساهم في خلق فرص عمل جديدة في الدولة إذا اعتمدت الشركة المنفذة على الأيدي العاملة في الدولة المضيفة، بحيث يدرج شرط استخدام العمالة الوطنية.

ج. أيضاً تستخدم كوسيلة لنقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير الخبرات الفنية وتدريب العاملين.

د. كما تشكل حلاً ناجحاً للهيئات المحلية لتلبية الكثير من احتياجات ومتطلبات النمو المتسارع في المحافظات أو الأقاليم

4. **مزايا الموازنة التعاقدية: (سلوم وآخرون، 2007)، نقلاً عن (الركابي، 2017)**:

1. تساعد على تقديم حلول جذرية للعديد من المشاكل التي تواجه الإدارات الحكومية لاسيما

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2694
April 2024

الروتين الحكومي المتعلق بأداء وانخفاض جودة الخدمات البلدية المقدمة للمواطنين.

2. تساعد على تنفيذ المشاريع الحكومية بكفاءة واقتصادية.
3. تحد وبدرجة كبيرة من الفساد المالي والإداري.
4. تؤدي إلى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وذلك بإبرام عقود المشاركة P3S مع القطاع الخاص وعقود البوت P.O.T في توفير البني التحتية للبلاد.
5. أن الآليات التي تستخدم في تحديد المشاريع ذات الأهمية النسبية للجمهور سوف تساعد في الاستقرار السياسي والأمني.

5. المعوقات التي تواجه تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية:

يواجه تطبيق الموازنة التعاقدية الكثير من المعوقات وأهم هذه المعوقات ما يلي:

أ. عدم تطور الإدارات المالية الحكومية .

ب. ارتفاع تكاليف تطبيقها في الأجهزة الحكومية.

ج. الحاجة إلى معلومات ضخمة عن البرامج والمشاريع.

د. عدم توافر كوادر بشرية مدربة ومؤهلة قادرة على تطبيق هذا الأسلوب (عزالدين، وبيرش، 2020).

هـ. غياب الكثير من المعلومات عن السوق وأسعاره في القطاع العام مما يجعل دخوله في منافسة تعاقدية مع القطاع الخاص أمراً محفوفاً بالمخاطر.

و. هناك برامج ومشاريع ليس لها قبول من القطاع الخاص، وبالتالي لابد من أن تسند إلى القطاع العام مثل المشاريع الخدمية منخفضة التكلفة (الحلو، 2015).

المبحث الثالث: الجانب العملي للدراسة

1– نبذه عن المجالس البلدية:

تم تأسيس المجالس البلدية خلال الحكم الملكي وفقاً للقانون رقم(2) لسنة 1957ف ، وبعد ذلك تم تعديله وإقراره من قبل المجلس الوطني الانتقالي تحت قانون رقم (59) لسنة 2012ف. تحت مسمى قانون الإدارة المحلية ، ويتكون من محافظات وبلديات ومحلات ، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة. وتختص البلديات بوجه عام بتنفيذ اللوائح، وإنشاء وإدارة المرافق العامة المتعلقة بالتخطيط العمراني والمباني والشؤون الصحية والاجتماعية ، ومرافق المياه والصرف الصحي ، والطرق والميادين والجسور وأماكن الترفيهية العامة وغيرها. ومن اختصاصاتها أيضا الموافقة على الترخيص بإنشاء المشروعات السياحية والاستثمارية داخل حدودها.

2 – مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين لاسيما المجالس البلدية في بعض المناطق الشرقية طبرق والبيضاء وبنغازي وإجدابيا،

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد –جامعة سرت المجلد السابع –العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2694
April 2024

وذلك خلال فترة عام 2023ف. ونظراً لضيق الوقت وصعوبة الحصول على قاعدة بيانات لحصر مجتمع الدراسة؛ تم اختيار عينة عشوائية بتوزيع عدد 37 استبانة، وتم استرجاع 30 استبانة أي ما نسبته: 81%.

أساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسات السابقة والأبحاث المنشورة في الدوريات المرتبطة بمشكلة الدراسة، وتم تصميم استبانة خاصة لهذه الدراسة وذلك بالاستناد إلى الإطار النظري، وتم توزيعها على عينة الدراسة وأعيد استلامها باليد، وتكونت الاستبانة من قسمين، هدف الأول منها إلى جمع بيانات ديموغرافية عن الأشخاص المجيبين على الاستبيانات مثل: التخصص العلمي، والمؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة في العمل، الدورات التدريبية.

أما القسم الثاني فقد تناول معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في المجلس البلدي، كما تم صياغة القسم الثاني من الاستبانة بالاعتماد على مقياس ليكرت بدرجاته الخمس: موافق جداً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق جداً.

أساليب تحليل البيانات:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS)، كما تم استخدام الأدوات الإحصائية:

1-المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

2-اختبار T في عينة واحدة (Test -T)؛ لمعرفة ما إذا كانت درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة (الحياد)، وهي: 3 أم زادت أو قلت عن ذلك، كما تم استخدامه؛ للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

3-اختبار تحليل التباين الأحادي ((One Way Analysis Of Variance – ANOVA؛ لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

خصائص عينة الدراسة:

من خلال تحليل نتائج القسم الأول من الاستبانة اتضح أن أكثر من نصف المجيبين بنسبة: (61.1 %)، من تخصص المحاسبة، وأن نسبة: (78%)، مؤهلين تأهيلاً أكاديمياً ملائماً، وتتنوع درجاتهم العلمية ما بين الدكتوراه والماجستير، والبكالوريوس، مما يدل على توافر الخلفية العلمية اللازمة في المعرفة المحاسبية. مما يعزز الثقة بالنتائج المتحصل عليها، كما أن المجيبين يتمتعون بخبرة عالية في مجال عملهم إذ تبلغ نسبة من يتمتعون بخبرة 5 سنوات فأكثر: (94.4 %)، تقريباً، وهي نسبة مرتفعة، وأن ما نسبته: (52.8%)، تتنوع وظائفهم ما بين: (مدير مالي، مدير تخطيط، مدير مشروعات)؛ لذا فإن وظائف المجيبين تؤهلهم للمساهمة في اتخاذ القرارات بشأن تفعيل تطبيق الموازنة التعاقدية عند إعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية. كما أن نسبة: (80%)، من المجيبين قد استفادوا من المشاركة خلال دورات تدريسية في إعداد وتنفيذ الموازنات.

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2694
April 2024

جدول رقم (1) يوضح خصائص عينة الدراسة البيانات الديموغرافية للمجيبين عن أسئلة الاستبانة

رقم السؤال	السؤال	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
1-	التخصص العلمي	محاسبة	18	%60
		إدارة أعمال	6	%20
		اقتصاد	4	%13
		تمويل	–	–
		أخرى	2	7%
		المجموع	30	100%
2-	المؤهل العلمي	دكتوراه	3	10%
		ماجستير	2	7%
		بكالوريوس	20	67%
		دبلوم	5	16%
		أخرى	–	–
		المجموع	30	100%
		رئيس مجلس	–	–
3-	المسمى الوظيفي	مدير مالي	7	23%
		مدير تخطيط	5	17 %
		مدير مشروعات	7	23%
		أخرى	11	37%
		المجموع	30	100%
4-	عدد سنوات الخبرة في العمل	أقل من 5سنوات	2	%7
		من 5 إلى أقل من 10 سنوات	14	47%
		من 10 إلى أقل من 15 سنة	4	%13
		من 15 إلى أقل من 20 سنة	4	13%
		20 سنة فأكثر	6	20%
		المجموع	30	100%
5-	الدورات التدريبية	لا توجد	4	13%

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد –جامعة سرت المجلد السابع –العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2694
April 2024

		دورة واحدة	5	%17
		دورتان	10	33%
		ثلاث دورات فأكثر	11	37%
		المجموع	30	100%

أولاً: اختبار الفرضية الأولى: لا توجد معوقات تحد من تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في المجالس البلدية:

جدول (2) نتائج الصعوبات والمعوقات التي تعترض تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية

رقم العبارة	العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
1-	الظروف السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة تشكل عائقاً أمام تطبيق الموازنة التعاقدية	4.555	.734	12.705	.000
2-	عدم وضوح المعنى الحقيقي لأسلوب الموازنة التعاقدية وآليات تطبيقها	3.972	.999	5.836	.000
3-	عدم قدرة المجلس على تحمل تكلفة دراسة الجدوى الاقتصادية والمفاضلة بين المشاريع	3.666	1.195	3.347	.002
4-	استخدام أنظمة الالكترونية قديمة في إدارة المشروعات يحول دون تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية	3.527	1.253	2.527	.016
5-	يحتاج إعداد الموازنة التعاقدية إلى جهد ووقت كبيرين من قبل المجلس	3.694	1.260	3.305	.002
6-	التكاليف الإدارية المرتبطة بإعداد الموازنة التعاقدية مرتفعة لا تستطيع إدارة المشروعات على تغطيتها	3.472	1.230	2.303	.027
7-	عدم تطور الإدارة المالية الحكومية ومتابعتها للأساليب الحديثة في إدارة الإيرادات والنفقات العامة يحول دون تطبيق	3.944	1.145	4.949	.000

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2694
April 2024

	أسلوب الموازنة التعاقدية				
8-	لا يتوافر لدى المجلس البلدي دورات تدريبية على الأساليب الحديثة والمتطورة في مجال إعداد الموازنة العامة	3.944	1.094	5.180	.000
9-	لا يتوافر لدى المجلس البلدي كوادر مؤهلة ومدربة باختصاصات محاسبية فنية تستطيع تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية	3.638	1.222	3.136	.003
جميع العبارات معاً		3.824	.6776	7.29	0.000

تم تخصيص القسم الثاني من الاستبانة لدراسة المعوقات التي تحد من تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية، وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي التي يظهرها الجدول رقم (2) وجود عدة معوقات تحد من تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في المجلس البلدي، حيث إن المتوسط العام لإجابات الأسئلة التي تقيس نتائج وجود معوقات وصعوبات (3.824)، وبما أن المتوسط العام للإجابات كان يزيد عن 3 درجات، فهذا يعتبر مؤشراً باتجاه وجود صعوبات ومعوقات، بالإضافة إلى أن المتوسطات الحسابية لكل من هذه المعوقات بمعدل يزيد عن 3 درجات، بل إن بعضها زاد عن 4 درجات، كما هو الحال بالنسبة للظروف السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة تشكل عائقاً أمام تطبيق الموازنة التعاقدية، وبعض المعوقات اقتربت من 4 كعائق عدم وضوح المعنى الحقيقي لأسلوب الموازنة التعاقدية وآليات تطبيقها، وعدم تطور الإدارة المالية الحكومية ومتابعتها للأساليب الحديثة في إدارة الإيرادات والنفقات العامة وهو ما توافق مع دراسة: (جدوع ،2015)، ودراسة: (صقر،2017). كما أن قيمة(T)) المحسوبة (4.501) أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (2.03) ومستوى الدلالة الذي يساوي (0.000) أقل من (0.05) مما يدل على أن هناك معوقات وصعوبات تحد من تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية. وفي ضوء نتائج التحليل السابق يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة مما يعني وجود معوقات وصعوبات تحد من تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية.

ثانيا_ اختبار الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العينة حول مدى تأثير المتغيرات (الخبرة في العمل، والدورات التدريبية) على اكتشاف معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في المجلس البلدي.

أ- متغير الخبرة: فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ((ANOVA لدراسة الفروق بين مستوى الخبرة على اكتشاف معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية،

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد –جامعة سرت المجلد السابع –العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2694
April 2024

والجدول (3) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
مدى تأثير متغير الخبرة على اكتشاف معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية	بين المجموعات	1.442	4	.361	727.	582.
	داخل المجموعات	12.902	26	496.		
	المجموع الكلي	14.344	30			

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات الخبرة بالنسبة لاكتشاف المعوقات، حيث إن مستوى الدلالة الفعلي (.582) أكبر من مستوى الدلالة النظري (0.05) مما يشير إلى أن الخبرة لا تلعب دوراً في اكتشاف المعوقات.

ب- **متغير الدورات التدريسية:** فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ((ANOVA لدراسة الفروق بين مستويات الدورات التدريبية اكتشاف معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية،

والجدول (4) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
مدى تأثير متغير الدورات التدريبية على اكتشاف معوقات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية	بين المجموعات	2.725	4	.681	1.525	0.224
	داخل المجموعات	11.61	26	447.		
	المجموع الكلي	14.34	30			

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد –جامعة سرت المجلد السابع –العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2694
April 2024

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات الدورات التدريبية بالنسبة لاكتشاف المعوقات، حيث إن مستوى الدلالة الفعلي (.224) أكبر من مستوى الدلالة النظري (0.05) مما يشير إلى أن الدورات التدريبية لا تلعب دوراً في اكتشاف المعوقات.

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2694
April 2024

نتائج وتوصيات الدراسة:

أولا: نتائج الدراسة

من خلال تحليل اختبار الفرضية تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. الظروف السياسية والاقتصادية السائدة تشكل عائقاً أمام تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في المجالس البلدية.
2. عدم وضوح المعنى الحقيقي لأسلوب الموازنة التعاقدية وآليات تطبيقه لدى العاملين بالمجالس البلدية.
3. عدم تطور الأنظمة الإدارية والمالية داخل ا المجالس البلدية.
4. ارتفاع تكاليف تطبيق هذا الأسلوب.
5. عدم توافر الكوادر المؤهلة والمدربة بالمجالس البلدية.

ثانيا: توصيات الدراسة

1. تهيئة المناخ المناسب لتطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية بالمجالس البلدية من خلال تطوير القوانين والتشريعات الإدارية والمالية، وذلك من خلال إضافة تعديلات لبعض مواد القانون رقم (59) لسنة 2012ف، بشأن البلديات ليتلاءم ومتطلبات هذا الأسلوب
2. توفير الإمكانيات اللازمة لتطبيق هذا الأسلوب.
3. تحديث النظم المحاسبية والإدارية المستخدمة في إعداد وتقييم الموازنات العامة.
4. عقد دورات تدريبية وتأهيلية مستمرة للعاملين في مجال الأساليب الحديثة والمتطورة في إعداد الموازنات التقديرية.
5. إجراء الدراسات المستقبلية حول إمكانية تطبيق الموازنة التعاقدية وكيفية الاستفادة منها.

قائمة المراجع:

- البكري، رياض وشكارة، موفق (2013)، الموازنة التعاقدية الأسلوب الأمثل في تخطيط وتنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد الثامن/ العدد 24.
- الحلو، اعتدال محمد (2015)، الموازنة التعاقدية ودورها في تحسين المساءلة المحاسبية والإدارية وكفاءة الرقابة غلى المال العام اللازم لإعادة أعمار قطاع غزة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، المجلد السادس، العدد الثاني.
- الجمل، هشام مصطفى (2016)، الشراكة بين القطاع العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة الأزهر، العدد31.
- العدوان، خالد والشرعة، محمد (2014)، الأبعاد السياسية للموازنة العامة للدولة، مجلة الدراسات والعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد 41، العدد3.
- المنصوري، فادية سعد (2021)، مدى توافر المقومات اللازمة لتبني الاتجاهات الحديثة في إعداد الموازنة العامة (دراسة ميدانية جامعة بنغازي)، مؤتمر الموازنة العامة في ليبيا، بمشاركة مركز المختار للبحوث والاستشارات – جامعة عمر المختار.
- الطراونة، وليد مصطفي (2014)، التزامات التعاقد مع الإدارة في عقود البوت (B.O.T)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق/ جامعة الشرق الأوسط.
- الركابي، ناجي شايب (2017)، الموازنة التعاقدية أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد52.
- بيرش، أحمد (2019)، الاتجاهات الحديثة في الموازنة

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No 1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2694
April 2024

- العامة وتحديات السياسة المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير(دراسات مالية)، جامعة الجزائر.
- بشناق، أحمد (2018)، توظيف عقد البناء والتشغيل والنقل (B.O.T) في إنشاء وإدارة المرافق العامة، دراسة فقهية، مجلة كلية الشريعة والقانون، الجامعة الأسمرية الإسلامية، العدد الأول.
- جدوع، ياسر حامد (2015)، مدى إمكانية تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والأعمال/ جامعة أربد.
- سلوم، المهياني (2007)، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة– دراسة ميدانية للموازنة العراقية، بغداد، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
- صقر، أحمد علي (2016)، تطوير النظام المحاسبي الحكومي الليبي في ضوء استخدام عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة /جامعة المنصورة، مجلد 40، عدد 2.
- عثمان، أبوبكر أحمد (2008)، عقود البوت ومتطلبات تطبيقها في العراق، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، المجلد 10، العدد 38.
- عزالدين، عطية ود. بيرش، أحمد (2020)، أساليب إعداد الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة– الجزائر مجلد (6) العدد (2).
- مصباح، طارق عبدالحميد وآخرون (2021)، مدى توافر متطلبات تطبيق أسلوب الموازنة التعاقدية في المجالس البلدية عند إعداد وتنفيذ المشروعات الاستثمارية مؤتمر الموازنة العامة في ليبيا، بمشاركة مركز المختار للبحوث والاستشارات – جامعة عمر المختار
- رحيل،خالد محمد وأكريم، محمد سليمان (2021)، كتاب وقائع المؤتمر العلمي المحكم (الموازنة العامة في ليبيا الواقع.. وسبل التطوير)، مركز المختار للبحوث والاستشارات المالية– جامعة عمر المختار.
- ياسين، أيام (2018)، إمكانية استخدام الموازنة التعاقدية كأداة للتخطيط والرقابة في الموازنة الاستثمارية – دراسة ميدانية في مجلس مدينة اللاذقية، مجلة جامعة حماة، المجلد الأول – العدد الخامس.